مجتمع

غزة: إقبال على اللقاحات المضادة لكوفيد-19

بعد عزوف لأشهر، رصدت وزارة الصحة في غزة أخيراً، ارتفاعاً واضحاً في أعداد المقبلين على تلقّي اللقاحات المضادة لكوفيد-19. وزيادة الإقبال اعتبرها المتحدث باسم وزارة الصحة أشرف القدرة ثمرة لحملة مكثفة أطلقتها الوزارة تحت عنوان «تطعيمك أمانك». وأوضح: «لمسنا خلال الأيام الأخيرة تدفقاً ملموساً للمواطنين على مراكز التطعيم»، لافتاً إلى أنّ نحو «55 في المائة من المحصنين (البالغ عددهم 350 ألفا) تلقّوا اللقاح خلال الأيام العشرة الأخيرة، والباقين تلقّوه خلال الأشهر الستة الماضية». (الأناضول)

باكستان: اعتقال معتدين على أطفال

أعلنت الشرطة الباكستانية أنّها تبحث عن مزيد من أفراد عصابة متّهمة بإساءة معاملة القصّر، وتسجيل فيديوهات إباحية، في قاعة أفراح في مقاطعة البنجاب الشرقية. وهي كانت قد اعتقلت أربعة من المشتبه فيهم، وصادرت 46 تسجيل فيديو إباحياً تُظهر المشتبه فيهم وهم يعتدون جنسياً على فتيان تتراوح أعمارهم ما بين ثمانية أعوام و12 عاماً. وتُعَدّ إساءة معاملة الأطفال شائعة في أجزاء من باكستان، وقد أقرّ البرلمان أخيراً قوانين تغلّظ العقوبات على المُدانين بارتكاب مثل هذه الجرائم. (أسوشييتد برس)

«طالبان» تنهي التعليم المختلط

صرّح وزير التعليم العالي في حكومة حركة طالبان الجديدة، عبد الباقي حقاني، بأنّه في إمكان الأفغانيات مواصلة دراستهنّ في الجامعات، بما في ذلك في مستويات الدراسات العليا، شريطة أن تكون الفصول منفصلة بين الإناث والذكور وأن يكون اللباس الإسلامي إلزامياً. وأشار حقاني إلى أنّه سوف يُطلب من الطالبات الجامعيات وضع الحجاب، من دون أن يوضح إذا كان ذلك يعني فقط غطاء الشعر أو الوجه بالكامل. وقد أتى ذلك في خلال عرض حقاني السياسات الجديدة لوزارته في مؤتمر صحافي أمس الأحد. وقال حقاني: «لا تريد طالبان إعادة عقارب الساعة عشرين عاماً إلى الوراء، وستبني على الموجود اليوم. لكنّ الفصل بين الجنسَين سيُطبّق، إذ لن نسمح بالتعليم المختلط ودرس الشبان والشابات معاً، وسنراجع المواد التي تُدرّس في الجامعات، لأنّنا نريد أن يتنافس خرّيجو جامعات أفغانستان مع أولئك في المنطقة وبقية أنحاء العالم». وتشير سياسة التعليم العالي الجديدة إلى تغيير في الممارسات التي كانت مقبولة قبل سيطرة حركة طالبان. ويُذكر أنّ الجامعات كانت حينها مختلطة ولم يكن الحجاب إلزامياً على الطالبات، ومع ذلك اختارت الغالبية العظمى منهنّ الحجاب بما يتماشى مع التقاليد.

تجدر الإشارة إلى أنّ الحركة قد حظرت تدريس الموسيقى والفنون خلال حقبة حكمها السابقة، قبل نحو 20 عاماً، لكنّها سمحت حالياً بظهور مذيعات على قنوات تلفزيونية. وفي سياق متصل، في مقابلة مع قناة «تولو نيوز» الشعبية في أفغانستان، قال المتحدّث باسم طالبان سيد ذكر الله هاشمي إنّه «يتوجّب على المرأة أن تلد أطفالاً وتربّيهم، ولا ضرورة لوجودها في مجلس الوزراء». (أسوشييتد برس)

(امير قرشي/ فرانس برس)

شركس روسيا يبحثون عن حفظ الهوية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

يتمركز أبناء الجالية الشركسية في روسيا تاريخياً في كيانات إدارية تقع في جنوب البلاد، ويواجهون اليوم مجموعة تحديات في مقدمها إبقاء ثقافتهم ولغتهم حاضرة بين الأجيال الجديدة، وتأمين حق عودة أشخاص ينتمون إلى مجموعتهم العرقية عالقين في سورية، وانتزاع الاعتراف بأن تهجير أسلافهم في عهد الإمبراطورية الروسية خلال القرن التاسع عشر كان «إبادة جماعية».

حدد تعداد سكاني أجري في روسيا عام 2010 عدد أبناء مجموعة شعوب الأديغة (الأديغ والقبردين والشركس والشابسوغ) بـ 718 ألفاً، من بينهم حوالى 73 ألفاً عرّفوا أنفسهم بأنهم شركس، ويتمركزون في جمهورية قراتشاي - شركيسيا، وإقليمي ستافروبول وكراسنودار، وأيضاً في جمهوريتي أديغيا وقبردينو - بلقاريا، وجميعها في جنوب البلاد.

يوضح الصحافي والناشط الشركسي مراد تيميروف لـ«العربي الجديد» أن «مبادرات الشركس للحفاظ على ثقافتهم وسط ظروف التشتت في بقاع الأرض، تشمل مخططات تنفذها حركات ومنظمات اجتماعية تعنى بالحفاظ على اللغة، وتلحظ إنشاء مجموعات وتطبيقات للهواتف الذكية ومدارس لتعليم اللغة، لكن يصعب تحقيق ذلك في أجواء اضطهاد اللغات الأصلية في روسيا (شمل أخيراً اللغة الأوكرانية وتلك الخاصة بعرقية التتار في شبه جزيرة القرم التي ضمتها موسكو إلى أراضيها أحادياً عام 2014) واستبعادها اللغة الشركسية أيضاً من مناهج مدارس الأقاليم التي تقطنها أقليات إثنية. من هنا يجب توجيه الجهود الرئيسية لإعادة الدروس الإلزامية إلى المناهج، أو من الأفضل العودة إلى التدريس باللغات الأصلية، على غرار بعض الفترات في عهد الاتحاد السوفييتي». ويتابع: «حالياً، أبعدت الحكومة الروسية اللغات الأصلية من أجل جعل اللغة الروسية أساسية ووحيدة. وأنا لا أعتقد بأن ذلك يحصل لدوافع قومية، بل براغماتية من أجل زيادة التحكم بالناس». وإلى جانب حفظ ثقافتهم، يبحث أبناء الجالية الشركسية عن نيل اعتراف دولي بأن تهجيرهم في عهد الإمبراطورية الروسية إثر حرب القوقاز التي استمرت حتى عام 1864، كان إبادة جماعية تمثلت إحدى نتائجها في تهجير قسم منهم إلى الإمبراطورية العثمانية، ثم تشتتهم في أكثر من 50 بلداً اليوم.

وتعتبر جورجيا المعروفة بسياساتها المعادية لموسكو البلد الوحيد الذي اعترف بالإبادة الجماعية للشركس قبل نحو عشر سنوات، ما مهّد لفتح مركز ثقافي شركسي فيها، وتشييد نصب تذكاري خاص بالإبادة في مدينة أناكليا التي تحتضن مراسم سنوية لإحياء ذكرى الضحايا.

لكن تيميروف يعتبر بأن نيل الاعتراف بالإبادة الجماعية للشركس «مسألة ثانوية حالياً». يضيف: «رغم المبادرات الاجتماعية لرفع الصوت في شأن هذه القضية، وتقديم طلبات في بلدان وأمام محافل دولية، اعترفت جورجيا وحدها بالإبادة الجماعية، ونظر البرلمان البولندي في هذا الطلب، في حين يتوقع أن تتبنى أوكرانيا وثيقة في شأنه، وكذلك ألمانيا في حال فوز ائتلاف الخضر والأحزاب اليسارية بالانتخابات. لكنني شخصياً لا أعتبر الاعتراف بالإبادة هدفاً مهماً لشعبنا كونه لن يمنحه أي ميزات».

ومع احتدام القتال في سورية قبل نحو عقد، لم يعد حق عودة شركس هذا البلد مجرد مسألة لتحقيق العدالة التاريخية، بل قضية إنسانية للهرب من أتون الحرب، والذي لم تستجب السلطات الروسية لدعواته حتى الآن. ويعلّق تيميروف على أوضاع شركس سورية، بأنها «معقدة، في وقت ما زالت مسألة عودتهم عالقة في ظل رفض روسيا الاعتراف بشركس المهجر كمواطنين في أراضيها، وتتحجج بأن أسلافهم لم يحملوا وثائق هوية لدى مغادرتهم الإمبراطورية الروسية، ما يحرمهم من حق العودة».

ومنذ اندلاع الحرب في سورية في العام 2011، تقدمت الجالية الشركسية بطلبات متكررة إلى القيادة الروسية لتقديم العون في إجلاء أبنائها إلى وطنهم التاريخي، استناداً إلى البند 99 في الدستور الروسي والقانون الفيدرالي، والذي يتناول سياسة دولة روسيا تجاه المغتربين، علماً أن موسكو لم تحسم موقفها من قضيتهم. لكنّ ذلك لم يمنع جمهوريات يقطنها الشركس من وضع برامج لتقديم عون للمغتربين الراغبين في العودة، من دون أن يثير ذلك اهتماماً كبيراً بسبب الأعداد الضئيلة للراغبين في ذلك، والذين تستطيع هذه البرامج استيعابهم.

شعب مشتت

الشركس من أقدم شعوب شمال القوقاز، لكنهم فعلياً شعب مشتت بين دول عدة. وتعيش أكبر جالياتهم في تركيا التي تضم 3 ملايين منهم. كما تتواجد جاليات كبيرة أخرى في ألمانيا والأردن وسورية، وحتى في أستراليا والولايات المتحدة. ويتراوح إجمالي عدد أبناء جالياتهم في العالم بين 7 و10 ملايين.

تحقيق

في ماساتين متلازمتين، خسرت عائلة مقدسية منزلها في حين خسرت اخرى ابنها الذي كان يقدّم المساعدة إلى الاولى التي اضطرّت إلى هدم منزلها بايدي ابنائها. كأنّها لا هروب من القدر

قدر عائلات القدس

فقدان المنازل والأبناء في آن

مشهد يتكرّر في الأحياء المقدسية (مصطفى الخروف/ الأناضول)

القدس المحتلة ـ **محمد محسن**

لم يخطر في بال والد الفتى علي برقان البالغ من العمر 17 عاماً أن تكون تلك الليلة الأخيرة من حياته. هو قضى خلال مساعدته جيرانه على هدم منزل العائلة بايدي ابنائها بأمر من سلطات الاحتلال، علماً أنّه كان قد منعه في تلك الليلة من التوجّه إلى حيّ الزعيم، حيث حاجز قوات الاحتلال الإسرائيلي، خوفاً على حياته. وكان والد علي قد أوصاه بالبقاء في المنزل في حيّ المروحة على أراضي بيت حنينا، شمالي القدس المحتلة، وألا يغادره تجنباً لإصابته بأيّ مكروه. لكنّ ما حدث هو وقوع ما كان يخشاه. صحيح أنّ ابنه بقي في محيط منزلهم، غير أنّ «المكروه» حدث هناك. يخبر الوالد «العربي الجديد»: «تركت علي في البيت مطمئناً على حياته، وانصرفت لتقديم التهاني بمناسبة عائلية. كانت الساعة تجاوزت التاسعة ليلاً حين رنّ هاتفي وطُلب مني الحضور فوراً إلى المنزل». يضيف: «كان علي قد ذهب لمساعدة جيراننا من عائلة عابدين التي أرغمتها بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس على هدم منزلها بأيديها. وخلال ذلك، سقط عليه جدار المنزل وقضى تحت الركام، فصُعقت إذ إنّني كنت أحرص عليه ولم آذن له بالذهاب إلى أصدقائه في الزعيم، لأجد أنّ القضاء والقدر كانا في انتظاره هنا». كان الأمر صعباً، فوقع الحادثة ثقيل وقد أصابت الفاجعة كلّ فرد في عائلة علي برقان. ويؤكد الوالد: «كان علي ساعدي الأيمن. فأنا أعمل في مهنة الألمنيوم، وكان يرافقني في كثير من أعمالي. لكنّ وقع ما حدث كان أكثر صعوبة على والدته وعلى إخوته»، لافتاً إلى أنّه «كنّا جميعاً نشاركه رغبته في الحصول على رخصة قيادة اجتهد للحصول عليها بعد أن أتمّ دراسته في كلية صناعية».

ويحمّل الوالد بلدية الاحتلال في القدس مسؤولية ما جرى لنجله، إذ يفرض عليها القانون اتّخاذ إجراءات السلامة والحماية الخاصة في خلال تنفيذ أيّ عملية هدم ذاتي يلجأ إليها الفلسطينيون مكرهين حتى لا يُضطروا إلى سداد غرامة مالية كبيرة في حال لم يهدموا هم منزلهم وقامت البلدية بذلك بدلاً منهم بناءً على أمر من الاحتلال. ويقول الوالد: «كنت مستعداً لمساعدة جيراني في تنفيذ عملية الهدم، لكن في وضع يسمح بذلك ويضمن سلامة من يقوم بالهدم، إنّما ليس في ساعات الليل وليس مع احتمال انهيار المنزل فجأة».

عائلة عابدين في صدمة

لم يكن وقع ما أصاب علي قاسياً على جميع أفراد عائلته الذين طاولتهم الفاجعة والألم فحسب، بل أتى وقع ذلك كبيراً على عائلة مهنّد عابدين التي ألمّها ما حدث. فالماساة مزدوجة، وفقدان فتى يافع لم يتوانَ عن تقديم العون لعائلة نُكبت بهدم منزلها بأيديها. وخلال ذلك، سقط عليه جدار المنزل وقضى تحت الركام، فصُعقت إذ إنّني كنت أحرص عليه ولم آذن له بالذهاب إلى أصدقائه في الزعيم، لأجد أنّ القضاء والقدر كانا في انتظاره هنا». كان الأمر صعباً، فوقع الحادثة ثقيل وقد أصابت الفاجعة كلّ فرد في عائلة علي برقان. ويؤكد الوالد: «كان علي ساعدي الأيمن. فأنا أعمل في مهنة الألمنيوم، وكان يرافقني في كثير من أعمالي. لكنّ وقع ما حدث كان أكثر صعوبة على والدته وعلى إخوته»، لافتاً إلى أنّه «كنّا جميعاً نشاركه رغبته في الحصول على رخصة قيادة اجتهد للحصول عليها بعد أن أتمّ دراسته في كلية صناعية».

ويحمّل الوالد بلدية الاحتلال في القدس مسؤولية ما جرى لنجله، إذ يفرض عليها القانون اتّخاذ إجراءات السلامة والحماية الخاصة في خلال تنفيذ أيّ عملية هدم ذاتي يلجأ إليها الفلسطينيون مكرهين حتى لا يُضطروا إلى سداد غرامة مالية كبيرة في حال لم يهدموا هم منزلهم وقامت البلدية بذلك بدلاً منهم بناءً على أمر من الاحتلال. ويقول الوالد: «كنت مستعداً لمساعدة جيراني في تنفيذ عملية الهدم، لكن في وضع يسمح بذلك ويضمن سلامة من يقوم بالهدم، إنّما ليس في ساعات الليل وليس مع احتمال انهيار المنزل فجأة».

عائلة عابدين في صدمة

لم يكن وقع ما أصاب علي قاسياً على جميع أفراد عائلته الذين طاولتهم الفاجعة والألم فحسب، بل أتى وقع ذلك كبيراً على عائلة مهنّد عابدين التي ألمّها ما حدث. فالماساة مزدوجة، وفقدان فتى يافع لم يتوانَ عن تقديم العون لعائلة نُكبت بهدم منزلها بأيديها. وخلال ذلك، سقط عليه جدار المنزل وقضى تحت الركام، فصُعقت إذ إنّني كنت أحرص عليه ولم آذن له بالذهاب إلى أصدقائه في الزعيم، لأجد أنّ القضاء والقدر كانا في انتظاره هنا». كان الأمر صعباً، فوقع الحادثة ثقيل وقد أصابت الفاجعة كلّ فرد في عائلة علي برقان. ويؤكد الوالد: «كان علي ساعدي الأيمن. فأنا أعمل في مهنة الألمنيوم، وكان يرافقني في كثير من أعمالي. لكنّ وقع ما حدث كان أكثر صعوبة على والدته وعلى إخوته»، لافتاً إلى أنّه «كنّا جميعاً نشاركه رغبته في الحصول على رخصة قيادة اجتهد للحصول عليها بعد أن أتمّ دراسته في كلية صناعية».

ويحمّل الوالد بلدية الاحتلال في القدس مسؤولية ما جرى لنجله، إذ يفرض عليها القانون اتّخاذ إجراءات السلامة والحماية الخاصة في خلال تنفيذ أيّ عملية هدم ذاتي يلجأ إليها الفلسطينيون مكرهين حتى لا يُضطروا إلى سداد غرامة مالية كبيرة في حال لم يهدموا هم منزلهم وقامت البلدية بذلك بدلاً منهم بناءً على أمر من الاحتلال. ويقول الوالد: «كنت مستعداً لمساعدة جيراني في تنفيذ عملية الهدم، لكن في وضع يسمح بذلك ويضمن سلامة من يقوم بالهدم، إنّما ليس في

80
منزلاً ومنشأة هُدمت في القدس بأمر من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، منذ مطلع عام 2021

تونس: عائلات تشكو غلاء اللوازم المدرسية

عشيّة العودة إلى المدرسة، تشكو عائلات في تونس من ارتفاع أسعار اللوازم المدرسية من دون أيّ آلية لضبطها، خصوصاً وسط تفشي فيروس كورونا الجديد

تونس ـ **مريم الناصري**

خلال العام الماضي، واجهت العائلات التونسية ارتفاعاً كبيراً في أسعار غالبية المستلزمات الدراسية، تتراوح ما بين 3 و14 في المائة، بحسب المعهد الوطني للاستهلاك، نتيجة فقدان العديد من المستلزمات المدرسية من الأسواق التونسية من جراء تفشي جائحة كورونا على الحركة التجارية بين الدول، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة إنتاج العديد منها. المشكلة نفسها تتكرّر هذا العام خلال استعداد الأهالي للعام الدراسي الجديد، وشراء اللوازم المدرسية، وسط تذمر كبير من ارتفاع أسعار العديد منها ونقص بعضها من الأسواق.

وأعلن المركز الوطني البيداغوجي، الذي يتولى نشر وتوزيع الكتب المدرسية، نشر الوثائق البيداغوجية التربوية والمحتويات التربوية الرقمية، واستيراد المواد والتجهيزات العلمية لفائدة مؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي، الشهر الماضي، «ترفيع أسعار بيع الكتب المدرسية هذه السنة بنسبة 8,34 في المائة»، مشيراً إلى أنّ «توزيع الكتب المدرسية يتم طبقاً للأسعار الجديدة المعدلة، وقد نشر 217 عنواناً من الكتب المدرسية الموجهة للتلاميذ». أضاف أنّ «الزيادة تمت بموجب ضرورة تعديل الأسعار التي لم يتم الترفيع فيها منذ سنة 2008، ولتغطية تكاليف الإنتاج والتوزيع»، مؤكداً أنّه «تقرر الترفيع بين 100 و500 مليم لكل عنوان مدرسي، ليرتفع أدنى سعر كتاب بعد التعديل إلى نصف دولار وأعلى سعر إلى 1,5 دولار».

في المقابل، دعت الغرفة النقابية الوطنية للكتبيين التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية إلى منح تخفيضات اختيارية على أسعار الأدوات المدرسية بنسبة 5 في المائة، خلال الفترة الممتدة من 25 أغسطس/ آب وحتى 25 سبتمبر/ أيلول 2021، مشيرة إلى أنّ قرار التخفيض الاختياري للأسعار، الذي يستمر لمدّة شهر، يستثني الدفتر (الكرّاس) المدعّم الذي تقوم الدولة بدعمه والكتاب المدرسي. كذلك دعت الغرفة النقابية الوطنية لصانعي الدفتر المدرسي إلى تخفيض أسعار الدفتر غير المدعم إلى نهاية سبتمبر/ أيلول 2021، إلّا أنّها تبقى تخفيضات اختيارية لتجار المواد المدرسية وغير إلزامية.

وتشكو العائلات التونسية استمرار ارتفاع أسعار غالبية اللوازم المدرسية، خصوصاً الدفتر الرفيع الذي يفوق سعر الواحد منه 5 دولارات. وتقول فاطمة عبد الملك إنه سنوياً يتوجب عليها شراء مستلزمات لثلاثة أبناء، وكلّ واحد منهم يحتاج إلى أكثر من عشرة دفاتر رفيعة وغير مدعمة، وتصل كلفتها جميعاً أحياناً إلى 100 دولار، وهو سعر مرتفع لا تستطيع غالبية العائلات توفيره لشراء الدفتر فقط، على حد قولها، فضلاً عن الكتب التي تشهد بدورها ارتفاعاً كبيراً كلّ عام بالإضافة إلى بقية اللوازم. تضيف أنّ «التلميذ الواحد يحتاج إلى نحو 150 دولاراً لاقتناء المستلزمات الدراسية، عدا عن مصاريف التسجيل وغيرها، وهي كلفة ترتفع سنوياً أكثر من اللازم».

بدوره، يشير خير الدين إلى أنّ راتبه لا يتجاوز 450 دولاراً شهرياً، لكنّه مطالب بتوفير أدوات مدرسية لأبنائه الأربعة بكلفة تصل إلى 800 دولار، ما يدفعه إلى الاقتراض مع بداية كلّ موسم دراسي، لا سيما أنّ غالبية الكتب تشهد ارتفاعاً في الأسعار بالمقارنة مع السنة الماضية. ويلفت إلى أنّ «معظم المواد تستورد من الخارج، ما يفسر استمرار ارتفاعها نتيجة تراجع سعر صرف الدينار التونسي». إلى ذلك، يقول أحد أصحاب المكتبات خليل السايحي، لـ«العربي الجديد»، إنّ أغلب المواد المدرسية تشهد ارتفاعاً كبيراً، لا سيما خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب فقدان الأوراق من جهة، وتأثير جائحة كورونا على الحركة التجارية وعدم توفر العديد من البضائع في السوق الداخلية من جهة أخرى. على الرغم من ذلك، فإنّ جميع المستلزمات المدرسية متوفرة وبالكميات الكافية كالمعتاد. يضيف أنّ «غالبية التجار يعانون بسبب نقص الدفتر المدعّم الذي يُطلب بشكل كبير من قبل العائلات نظراً لانخفاض سعره مقارنة بالدفتر الرفيع. لكنّ غالبيتهم لا يقتنعون بأننا نعاني الأمر نفسه، ولا نحصل على الدفتر المدعّم بسهولة بسبب بيعه في السوق السوداء من قبل المحتكرين».

من جهته، يؤكد رئيس منظمة إرشاد المستهلك لطفي الرياحي، لـ«العربي الجديد»، أنّ «العديد من المواد المدرسية شهدت بالفعل ارتفاعاً بالمقارنة بالعام الدراسي الماضي. وبلغت نسبة ارتفاع بعض المواد 5 في المائة. لكنّ العديد من العائلات، خصوصاً محدودة الدخل، غير قادرة على مجابهة ارتفاع مصاريف الأدوات المدرسية، لا سيما العائلات التي تُدرّس أكثر من طفل».

الخيارات كثيرة أمامها (العربي الجديد)

ارتفاع الأسعار يرهق العائلة (العربي الجديد)

خبز الدمشقيين في طابور الذل والقهر

منذ فترة، بات الدمشقيون يشترون الخبز بنظام الكتروني يحدد «احتياجات» كل فرد وعائلة، ويخضعهم لإجراءات من الذل والقهر بينها الوقوف ساعات في صفوف طويلة، ومزاجيات التوزيع

ريان محمد

تشهد أفران العاصمة السورية دمشق ازدحاماً شديداً، إذ يتجمع الدمشقيون أمام أبوابها لمحاولة الحصول على مخصصاتهم من الخبز الذي ألحقه النظام السوري بمواد تخضع لسياسة التقنين، في وقت يشكل اليوم مادة غذائية أساسية للغالبية الساحقة من الناس في وجباتهم. وقد تضاعف سعر الخبز مرات في السوق السوداء، ما يجعل كثر يشعرون بـ«ذل وقهر» لدى وقوفهم في صفوف طويلة لنيل مخصصاتهم.

يسيطر مشهد الفوضى الشديدة أمام الأفران، إذ يتزاحم عشرات من الرجال والأطفال والنساء للوصول إلى نافذة البيع، حاملين في أيديهم بطاقات إلكترونية يفترض أنها ذكية يستخدمونها في الحصول على مخصصاتهم من خبز ورز وسكر وغاز، ووقود ديزل للتدفئة وبنزين لمن يملك سيارة. وفي الصف الطويل أمام الفرن، يحتاج المرء إلى كل قوته البدنية للحفاظ على مكانه وبلوغ النافذة المخصصة للبيع، وإلا سيجد نفسه خارج التجمع، علماً أنّ الحال لا تختلف في المكان المخصص للنساء. أما الأطفال الذين يتوزعون في الجانبين فيجب أن يتحملوا خشونة الأشخاص الأكبر منهم سناً وبعض عبارات التنمر من وجودهم، إلى جانب العنف الذي يطاولهم أحياناً، إضافة إلى السباب والشتائم، في حين قد يطول الانتظار ويستغرق ساعات.

يقول أبو فارس ل. (55 عاماً)، وهو ربّ أسرة من 4 أفراد، لـ«العربي الجديد»: «يجبرنا البرنامج الجديد لتوزيع الخبز على الذهاب إلى الفرن يومياً من أجل الحصول على المخصصات. ويحق لي شخصياً شراء 10 ربطات أسبوعياً بمعدل ربطتين يومياً باستثناء يومي الأحد والثلاثاء، حين أحصل على ربطة واحدة. وبغض النظر إذا كانت الكمية المخصصة تكفي أسرتي أم لا، الأكيد أنّ هناك إذلالاً مقصوداً من الحكومة إرغامهم على هدم منازلهم بأيديهم، علماً أنّهم في الوقت نفسه يرون في كلّ يوم مباني تعلو في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضيهم. يحمّل محمد أبو الحمص، عضو لجنة الدفاع عن أراضي العيسوية، بلدية الاحتلال في القدس «مسؤولية وفاة الفتى علي برقان بسبب ما تفرضه على المقدسيين من سياسات الهدم الذاتي الظالمة». ويقول أبو الحمص لـ«العربي الجديد»: «إنّ ما حدث لبرقان قد يتكرّر مستقبلاً، ولا بدّ من أن تواجَه هذه السياسة برفض من قبل المقدسيين، على الرغم ممّا سوف يلحق بهم من أذى ومن عقوبات مالية». يضيف: أنا أوجّه ندائي إلى كلّ المؤسسات والهيئات والقوى المقدسية لاتّخاذ موقف جماعي واضح من سياسة الهدم الذاتي هذه». ويرى مقدسيون أنّ وفاة علي برقان تشكّل فرصة لوضع ماساة المقدسيين على سلم الأولويات الإعلامية، متسائلين، ومن بينهم أبو الحمص، عن دور الصحافة الفلسطينية في متابعة ما يجري من عمليات هدم ومواكبتها، إذ يكاد لا يمرّ يوم من دون عملية هدم ذاتي. وثمّة عائلات كثيرة تنفّذ الهدم من دون أيّ تغطية إعلامية، فلا يعلم بذلك إلا الجيران وبعض الأقارب. وماساة عائلة عابدين لم تكن الأخيرة، فبعد هدم منزله سُجّلت خمس عمليات هدم أخرى، نصفها هدم ذاتي في سلوان وجبل المكبر، بالتالي فإنّ ما شيّده مهنّد عابدين على مدى 11 عاماً أضيف إلى قائمة طويلة من عمليات الهدم الذاتي التي نفّذها مقدسيّون بأيديهم، منهم العشرات في بيت حنينا. وكانت قد سبقته إلى ذلك أخيراً عائلتا خضر والعبيدي، علماً أنّ ثمّة قاسماً مشتركاً بين العائلات الثلاث هو أنّ قرارات الهدم المفروضة أتت بذريعة البناء غير المرخّص.

وهذا كان في الحقيقة مقدّمة تسهّل على جمعيات استيطانية الاستيلاء على أراض تدّعي ملكيتها، سواء في بيت حنينا وحيّها المعروف بحيّ الأشقرية أو في سلوان والشيخ جرّاح حيث تستهدف تلك الجمعيات الأحياء لتعزيز استيطانها. وبحسب ما تفيد معطيات رسمية فلسطينية صرّح بها وزير القدس في الحكومة الفلسطينية فادي الهدمي، فإنّ سلطات الاحتلال هدمت منذ مطلع عام 2021 وحتى كتابة هذه السطور، نحو ثمانين مبنى من بينها 65 منزلاً حتى نهاية شهر يوليو/ تموز من هذا العام. وثمّة عشرات المنازل الأخرى المهدّدة بالهدم، من بينها نحو 100 منزل في حيّ البستان على أراضي بلدة سلوان إلى جنوب المسجد الأقصى. تجدر الإشارة إلى أنّه إلى جانب عمليات الهدم الذاتي التي نُفّذت هذا العام من قبل مقدسيّين، ثمّة عمليات هدم مماثلة جرت خلال عامَي 2019 و2020 الماضيين، وقد سُجّل ارتفاع في عدد المقدسيين الذين اضطرّوا إلى هدم منازلهم بأنفسهم بعدما بنوها بدون ترخيص.

ويختار الأهالي هذه الطريقة لكي يتجنّبوا دفع عشرات الآف الشواقل لبلدية الاحتلال في القدس في حال نفّذتها هي بالياتها، وفق ما يأتي في تقرير لمركز «بيتسيلم» الإسرائيلي لحقوق الإنسان، الأمر الذي تسبّب في تشريد عشرات الأسر التي تضمّ عدداً كبيراً من الأطفال.

يحمّل مقدسيون بلدية الاحتلال مسؤولية وفاة الفتى علي برقان

يكاد لا يمرّ يوم من دون عملية هدم ذاتي بغياب وسائل الإعلام

عمليات الهدم الذاتي التي نُفّذت هذا العام من قبل مقدسيّين، ثمّة عمليات هدم مماثلة جرت خلال عامَي 2019 و2020 الماضيين، وقد سُجّل ارتفاع في عدد المقدسيين الذين اضطرّوا إلى هدم منازلهم بأنفسهم بعدما بنوها بدون ترخيص.

ويختار الأهالي هذه الطريقة لكي يتجنّبوا دفع عشرات الآف الشواقل لبلدية الاحتلال في القدس في حال نفّذتها هي بالياتها، وفق ما يأتي في تقرير لمركز «بيتسيلم» الإسرائيلي لحقوق الإنسان، الأمر الذي تسبّب في تشريد عشرات الأسر التي تضمّ عدداً كبيراً من الأطفال.

يجبرنا البرنامج الجديد لتوزيع الخبز على الذهاب إلى الفرن يومياً

إذا جاءنا ضيف عند إحدى وجبات الطعام فلن يبقى شيء من الخبز

للمواطنين حتى في حصولهم على رغيف خبز». يضيف: «الازدحام دائم على الأفران. ويبدو جلياً أنه حين تقل الأموال لدى الناس يتنازلون عن أخلاقهم، وتزول القوانين الخاصة بحصولهم على احتياجاتهم، علماً أن كمية الخبز المتوافر في منزلنا غير كافية أبداً، فنحن نأكل 7 أرغفة تتضمنها ربطة في الوجبة الواحدة، أي أنّ الربطتين تكفيان لوجبتين، ولا يبقى لدينا خبز لوجبة العشاء. وإذا جاءنا ضيف عند إحدى وجبات الطعام، فلن يبقى شيء، علماً أنّ حصتنا تقتصر على ربطة واحدة مرتين أسبوعياً، ما يعني أن لدينا كمية خبز لوجبة واحدة فقط في هذين اليومين».

من جهته، يقول محمد خ. (46 عاماً)، وهو موظف وربّ أسرة من 3 أشخاص، لـ«العربي الجديد»: «نظام توزيع الخبز سيئ بكل المقاييس. عدد الأفران وأكشاك ومعتمدي بيع الخبز غير كاف، ما يجعلنا نعاني من ازدحام دائم في أي وقت، ومن الملاحظ أيضاً أن البنية التحتية لاستخدام البطاقة الإلكترونية غير متوفرة، إذ تتوقف شبكة الربط بقاعدة البيانات أحياناً أو تكون مفصولة عن الخدمة، ولا تستجيب للطلبات، ما يمنع الناس من الحصول على الخبز، فيبادلهم البائع بالقول اذهبوا وقدموا شكوى، في حين أنّهم لا يعلمون أصلاً إلى من يشتكون». ويتابع: «من المشكلات أيضاً عدم تنظيم دور طوابير المواطنين أمام الأفران. وحتى عندما تتولى جهة هذه المهمة بتحيز أفرادها لأشخاص محددين ويسهلون الأمور بالنسبة إلى تجار الخبز، في مقابل تعمدهم الإساءة للناس وإهانتهم».

وتقول أم شاكر ر. (34 عاماً) وهي ربة أسرة مكونة من 4 أشخاص، لـ«العربي الجديد»: «المسؤولون في بلدنا لا يرون ولا يسمعون ولا يشعرون. ليت واحد منهم إلى فرن وينتظر نحو ساعتين ليحصل على ربطة خبز نعتبرها المادة الأساسية للشعور بالشبع، وينذوق اللقمة المغمسة بالذل والقهر. هم لا يحتاجون بالطبع إلى خبز مدعوم، لأنهم يستطيعون شراء الخبز السياحي، وتضم موائدهم كل أنواع اللحوم والفواكه والحلويات». تضيف: «لا نملك قدرة شراء ربطة خبز سياحي بـ1500 ليرة (0,44 دولار) أو ألفي ليرة (0,6 دولار)، أو الصمون بـ 2200 ليرة (0,64 دولار)، في حين أن سعرها الرسمي 200 ليرة (0,06 دولار)».

ومنتصف أغسطس/ آب الماضي، حددت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التابعة للنظام عدد ربطات الخبز لأسر بحسب عدد أفرادها خلال أيام الأسبوع، باستثناء يوم عطلة الأفران الجمعة، وطبقت آلية جديدة لبيع مادة الخبز عبر بطاقة إلكترونية تلحظ منح الشخص الواحد حق شراء أربع ربطات خبز أسبوعياً، والأسرة المؤلفة من شخصين 6 ربطات أسبوعياً، وتلك المؤلفة من ثلاثة أشخاص 7 ربطات أسبوعياً. كما سمحت للعائلة المؤلفة من أربعة أشخاص بشراء 10 ربطات خبز أسبوعياً، وتلك المؤلفة من خمسة أشخاص بشراء 12 ربطة أسبوعياً، ومن ستة أشخاص (14 ربطة أسبوعياً)، ومن سبعة وثمانية أشخاص (18 ربطة أسبوعياً)، ومن 9 و10 و11 فرداً (24 ربطة أسبوعياً)، و12 و13 فرداً (30 ربطة أسبوعياً)، و14 فرداً (36 ربطة أسبوعياً).

طابور طويل أمام فرن (هلا محمد/ الأناضول)